مقدمة: بادرت الجزائر منذ استقلالها بإصلاحات إدارية شاملة للنهوض بالتنمية الوطنية، وشمل ذلك تحولات أيديولوجية واقتصادية وسياسية، صاحبتها تحديثات في الإدارة العمومية، منها اعتماد مبادئ التسيير الحديث، وعصرنة الميزانية، وتطبيق الرقمنة والإدارة الإلكترونية. جاءت الرقمنة في الإدارة العمومية الجزائرية، أو ما يسمى بالحوكمة الإلكترونية، استجابة لثورة المعلومات وانتشار الإنترنت، مما أتاح للدول، بما فيها الجزائر، تقديم خدماتها للمواطنين ورجال الأعمال إلكترونياً. ومع ذلك، تواجه الدول النامية تحديات في هذا التحول، أبرزها توفير البنية التحتية التقنية، تحديث القوانين، تكوين الموظفين، وتغيير سلوكياتهم. تعد إدارة الجمارك الجزائرية من أهم الهيئات الحكومية التي تسعى للاستفادة من التحول الرقمي لتحقيق أهداف مراقبة التجارة الخارجية وتحسين مناخ العمل للمتعاملين الاقتصاديين. تثار تساؤلات حول مدى تقدم الرقمنة في الجمارك ودور النظام المعلوماتي الجديد "ALCES" في تحقيق الفعالية وجذب الاستثمار. المحور الأول: ماهية ومتطلبات الإدارة الإلكترونية: 1. **تعريف الإدارة الإلكترونية:** هي استخدام وسائل الاتصال التكنولوجية والمعلومات في إدارة الخدمات الحكومية والتواصل مع طالبي الخدمة، مما يتيح إتمام المعاملات عن بعد دون الحاجة للتنقل. تعني إعادة ابتكار الأعمال والإجراءات الحكومية بتقنيات جديدة تدمج المعلومات وتتيح الوصول إليها عبر المنصات الرقمية. كما تُعرف بأنها نمط حكم يستخدم الأنشطة الإلكترونية لتنظيم العلاقات داخل الدولة، دعم صياغة السياسات، تحقيق الديمقراطية، وحماية حقوق المواطن، ورفع كفاءة توزيع الخدمات لتحقيق التنمية المستدامة، بشعار "اتصل ولا تتنقل". 2. **خصائص الإدارة الإلكترونية:** تتميز بـ: إدارة سريعة بفضل الحاسوب، إدارة بدون ورق وبلا زمن تعتمد على البريد الإلكتروني، إدارة دقيقة وموضوعية تقلل الأخطاء، إدارة تخفض التكاليف بعد التأسيس، إدارة تبسيط الإجراءات، علاقة شفافة وتشاركية مع المواطن ترسي الديمقراطية، وإدارة مرنة ذات تغير مستمر. 3. **مزايا الإدارة الإلكترونية:** تشمل إدارة اللقاءات عن بعد، استخدام البريد الإلكتروني، إشراك المواطن في تقييم الأداء الحكومي، وتحقيق الشفافية والمساءلة. 4. **معوقات الإدارة الإلكترونية:** تواجه تحديات مثل التكاليف الضخمة للبنى التحتية، نقص خبرة الموارد البشرية، قلة انتشار المعلومات، وغياب إطار قانوني خاص بالحوكمة الإلكترونية. 5. **أهداف الإدارة الإلكترونية:** تسعى لتحقيق الشفافية، الإدماج والمشاركة المتساوية للمواطنين، الفعالية والفاعلية بتقليل التكاليف وتبسيط الإجراءات وجودة الخدمات، التنافسية عبر خلق جو ديناميكي محفز للابتكار، واقتصاد المعرفة برفع مستوى المعرفة ونشرها وتوفير المعلومات بفعالية. 6. **خطوات ومتطلبات الإدارة الإلكترونية:** تتطلب توافق المشروع مع التنظيم الداخلي، تحسين فعاليات العمليات الديمقراطية، توسيع شبكة الاتصال، الشمولية، ضمان الشفافية عبر المشاركة الإلكترونية، التنسيق بين القطاعات، تعزيز ثقة المواطن بحماية البيانات، تقييم المخاطر، تدريب الموظفين، وتوفير آليات التقييم والتطوير. كما تتطلب إحداث تفاعل مع المواطن عبر العلاقات العامة، توسيع المشاركة الإلكترونية باتصال ثنائي الاتجاه، وتعزيز الديمقراطية الإلكترونية عبر المساءلة وتوفير منتديات النقاش. المحور الثاني: مسار رقمنة إدارة الجمارك: كانت إدارة الجمارك الجزائرية سباقة في الاستعانة بالتكنولوجيات الحديثة، حيث اعتمدت نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك "SIGAD" سنة 1991، بهدف تسريع الجمركة، ترشيد الرقابة، إضفاء الشفافية، وتوفير إحصائيات دقيقة. ورغم التحسينات المستمرة على النظام، إلا أنه أثبت محدوديته مع مرور الوقت. 1. **اعتماد النظام المعلوماتي الجديد "ALCES" (Algerian Customs Electronic System):** هو نظام معلوماتي متكامل يهدف إلى رقمنة القطاع الجمركي وتحسين كفاءة العمليات والإجراءات، تعزيز الشفافية، تسهيل حركة التجارة الخارجية، وتحسين مناخ الأعمال لجذب الاستثمار. يشمل تطوير البنية التحتية التكنولوجية (مراكز معطيات، شبكات اتصال)، وتطوير البرمجيات. * **البوابات الإلكترونية:** يوفر بوابة داخلية لأعوان الجمارك وبوابة خارجية عبر الويب للمتعاملين الاقتصاديين والمهنيين، تتيح إتمام المعاملات دون الحاجة للتنقل. * **أنظمة فرعية رئيسية:** يتضمن نظام متابعة عمليات الشحن، نظام تسيير المخاطر لتوجيه الرقابة، نظام التصاريح الجمركية الإلكترونية الذي يسمح بتقديم التصاريح وتحميل المستندات إلكترونياً، نظام التخليص الإلكتروني لتسديد المستحقات الجمركية، ونظام التحكم واليقظة لتأمين قواعد البيانات ورصد الأنشطة المشبوهة. تم تنظيم دورات تكوينية للمتعاملين والموظفين. 2. **تحديات نظام "ALCES" والأمن السيبراني:** يعد الأمن السيبراني التحدي الأهم للنظام. يتطلب تطبيق أفضل الممارسات لحماية البيانات والأمان السيبراني، مثل تطوير سياسات أمنية قوية، تشفير البيانات، إجراءات النسخ الاحتياطي، التحكم في الوصول، التحديثات الأمنية المنتظمة، التوعية والتدريب، المراقبة والرصد، إدارة الحوادث، التدقيق، تأمين الأجهزة، الحماية من البرمجيات الخبيثة، واستخدام الشبكات الافتراضية الخاصة، وإدارة الهوية والوصول، والامتثال للمعايير الدولية. * **تهديدات الأمن السيبراني:** تشمل البرمجيات الخبيثة (الفيروسات، برمجيات

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي

التجسس، أحصنة طروادة)، هجمات الاحتيال والتصيد، هجمات حجب الخدمة الموزعة (DDoS)، اختراق البيانات، التصيد (Spoofing)، الضعف الأمني في البرمجيات، الهجمات المتقدمة المستمرة (APTs)، الاختراق الداخلي، والهجمات على أنظمة إنترنت الأشياء. * **كيفية مواجهة التحديات والمستقبل:** تتطلب استراتيجيات مثل تحديد الأصول الحساسة، تقييم المخاطر، تطوير وتنفيذ سياسات أمنية، تعزيز التكوين والوعي، استخدام التقنيات المتقدمة، الامتثال للمعايير الدولية، الاستعداد للأزمات والتعافي، والتعاون والشراكات. كما يستلزم الاستعداد للمستقبل التحديث المستمر للمهارات، تقييم ومراجعة أنظمة الأمان، الاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة، وضع خطط استجابة للأزمات، والامتثال للقوانين. 3. **تطوير وعصرنة سلك الجمارك للمساهمة في دفع التنمية الاقتصادية:** يُعد تبني تكنولوجيات المعلومات والاتصال ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية. وقد استفادت إدارة الجمارك من الرقمنة لتحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار وحماية الإنتاج الوطني. يعتبر نظام "ALCES" أداة ناجعة لتسهيل وتبسيط الإجراءات الجمركية، مما يحقق سلاسة العملية التجارية، يخفض التكاليف وأوقات الجمركة، ويعزز تنافسية المؤسسات وثقة الشركاء الأجانب. يعتمد النظام على ثلاثة دعائم رئيسية: مركز حفظ المعطيات، ربط جميع المكاتب الجمركية بشبكة الألياف البصرية والقمر الصناعي "ألكومسات 1"، وإعداد برمجيات للمعالجة الإلكترونية لجميع إجراءات الاستيراد والتصدير، مما يضفي الشفافية على المراقبة ويكافح الجرائم الاقتصادية (مثل تضخيم الفواتير وتهريب العملة)، ويحفظ حقوق الخزينة. الخاتمة: تواصل إدارة الجمارك الجزائرية دعم نظام "ALCES" ببرمجيات تهدف لتعزيز التعاون المؤسساتي وتبادل المعلومات والتنسيق مع القطاعات الأخرى في سلسلة لوجستيات التجارة الخارجية. يساهم هذا في ترقية وتنويع الإنتاج المحلي، جذب الاستثمار، زيادة الصادرات خارج المحروقات، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. يعمل فريق المشروع حالياً على تطوير المرحلة التكميلية من "ALCES" التي تشمل برمجيات المنازعات الجمركية، الأبحاث والرقابة اللاحقة، تسيير الموارد البشرية، وجمركة المسافرين. وقد لقي النظام الجديد "ALCES" رضا مختلف الشركاء والمتدخلين في سلسلة التجارة الخارجية عند إطلاقه رسمياً في 1 نوفمبر 2023.

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي